

# الثمار الاقتصادية للديمقراطية:

آفاق الثورات الديمقراطية في الشرق الأوسط  
وشمال إفريقيا

رشيد أوراڤ  
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

## تقديم:

تنتشر فكرة خاطئة على نطاق واسع، خصوصاً في ظل الأنظمة الشمولية، مفادها أن الديمقراطية لا تخدم التنمية الاقتصادية، لأنها تذكى النزاعات والصراعات والاضطرابات؛ أصحاب هذه الرؤية، وخدمة لاعتقادهم هذا الذي يجلب لهم مصالح مادية وسلطوية، يروجون لفكرة أخرى لا تقل خطراً، مفادها أن تحقيق التنمية وضمن الازدهار لا بد له من سلطة قوية تحكم الوطن، وتقيه شرور التنافس السياسي وجموح الأفراد للفوضى.

هذه الأفكار السلبية المسبقة عن الديمقراطية، أسست للاستبداد السياسي، وقمع حريات الأفراد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأكثر من نصف عقد من الزمن، وهي ذاتها الأفكار المؤسسة والمشرعنة للسلطوية والاستبداد، التي تنقاسها كل الأنظمة غير الحرة عبر العالم؛ مما يجعلها أبعد من أن تكون بضاعة عربية خالصة.

تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية أساسية تحتاج لتأكيد أو نفي، وهي أن "الديمقراطية لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي". بإمكاننا أن نطرح هذه الفرضية في سياق الدول المتقدمة اقتصادياً، كما يمكننا أن نطرحها في سياق الدول السائرة في طريق النمو، أو الدول التي تترشح تحت نير أنظمة غير ديمقراطية، كما هو حال بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولأن الوقت والموارد المخصصة لإعداد هذه الورقة لا تسمح بإنجاز بحث تجريبي خاص بها، فإننا سنلجأ للأبحاث والدراسات، التي سبق أن تم القيام بها للإجابة على الأسئلة التي تطرحها هذه الفرضية. ولا شك أن أهمها هي دراسة روبرت بارو "الديمقراطية والنمو" (1996)<sup>1</sup> التي تشكل الأولى من نوعها من طرف اقتصادي مرموق، الدراسة التي تلاها نشر عدد مهم من الأبحاث حول الموضوع في كبريات المجالات الاقتصادية الأكاديمية المعروفة.

تنقسم ورقتنا هذه إلى ثلاثة محاور أساسية؛ في المحور الأول سنتطرق لملامح النظام الديمقراطي وما يميزه عن غيره من الأنظمة، ووضعيتها البلدان التي انهارت أنظمتها السياسية خلال ثورات الربيع العربي؛ فيما سيكون الجواب على فرضية الورقة البحثية موضوع محورها الثاني؛ وسنتطرق في المحور الثالث لمعضلة

<sup>1</sup>- R, Barro. (1996): "Democracy and Growth" *Journal of Economic Growth*, 1996, v1(1,Mar), 1-27

الديمقراطيات الفتية، وهو محور يفرضه السياق التاريخي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشكل عينة هذه الورقة البحثية.

## 1- الإطاحة بالديكتاتورية وإقامة الديمقراطية:

لا بد أولاً من تحديد بعض ملامح النظام الديمقراطي، أو ما يميز الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة السياسية الأخرى، قبل فحص تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي خلال الفترات السابقة. ومن أجل القيام بهذه المهمة التي لا تخلو من صعوبات، سنروم أحد أهم المراجع المصنفة في هذا الباب.

يقول تشارلز تيللي (2007)، وهو مؤلف المرجع الأكاديمي (الديمقراطية) الذي فضلناه على بقية المراجع المشتغلة على قضية الديمقراطية، لشموليته ولحدائته أيضاً<sup>2</sup>، يقول: إن "على المدى الطويل لتاريخ البشر كانت الأغلبية العظمى من أنظمة الحكم غير ديمقراطية، أما الأنظمة الديمقراطية فكانت نادرة وطارئة وقريبة من عصرنا. كما نشأت ديمقراطيات جزئية على فترات وعلى نطاق محلي." (تيللي، 41). ويضيف إن "قرنين من الخبرة في ممارسة السياسة العالمية لا شك تعلمنا أن الديمقراطيات نظام مختلف عن باقي الأنظمة، فهي تلبى، أو تحنث الإلتزامات بشكل مختلف، وتخوض الحروب بشكل مختلف، وترد على التدخلات الأجنبية بشكل مختلف... إلخ." (تيللي، 21).

يتميز تيللي بين أربعة أنواع من الديمقراطية؛ فهناك أولاً الديمقراطية الدستورية Constitutional، والجوهرية Substantive، والإجرائية Procedural، وذات التوجه العملياتي Process-oriented. وتختلف هذه الديمقراطيات في تعاريفها وفي مؤسساتها وفي آثارها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً.

إلا أن الديمقراطية، وكيفما كان شكلها، فهي تؤثر في نوعية الحياة وفي السلم داخل البلد وبين البلدان، وفي الازدهار الاقتصادي للأمم؛ فالديمقراطية، حسب (تيللي، 2012) "خير في ذاتها، لأنها إلى حد ما تعطي القدرة لجميع السكان في تقرير مصيرهم، وبصورة عامة، هي تخلص الناس العاديين من الطغيان والأذى اللذين يسودان معظم أنظمة الحكم السياسية، إضافة إلى أنها في أغلب الأحوال توفر ظروف حياة أفضل، على الأقل حين يتعلق الأمر بالتعليم والعناية الصحية والحماية القانونية.".

<sup>2</sup> - داهل، روبرت. "عن الديمقراطية" يعد أيضاً من المراجع الأكاديمية التي تتمتع بقيمة علمية مهمة. Dahl, R. (2000) 'On Democracy'. Yale University Press.

كانت المعايير التي وضعها روبرت داهل Robert Dahl لتعريف الديمقراطية لا تأخذ بعين الاعتبار تطورها من خلال الزمن، فيتعلق الأمر أساساً بـ: "موظفين منتخبين، انتخابات حرة وعادلة ومتكررة، حرية التعبير، مصادر بديلة للمعلومات، حكم ذاتي جماعي، ومواطنة شاملة" (تيللي، 28)، إلا أن تيللي يضع الديمقراطية في سياق تطورها عبر الزمن، فـ"نحن لا نريد فقط أن ننظر إلى البيت الديمقراطي في لحظة وحيدة من الزمن. ولكننا، بدلاً من ذلك، نريد أن نقوم بأمرين محرجين آخرين: أولاً، مقارنة أنظمة الحكم واعتبار مدى ديمقراطيتها، ثانياً، متابعة أنظمة حكم معينة خلال الزمن، لملاحظة متى وكيف تصبح، أكثر أو أقل، ديمقراطية." (تيللي، 28)

يستمد مرجع تشارلز تيللي (2007) قوته من منهجه الذي اتبعه في تحليل إقامة الديمقراطية والإطاحة بها من خلال تاريخ الأمم، فتفسيراته تتركز على الصراع بين الدولة والمواطنين. وقل ما ينتبه الباحثون من خارج الدائرة الليبرالية إلى أن حرية المواطنين تصبح كبيرة فقط، لما تتراجع قوة الدولة وحجمها. أما تشارلز تيللي، فينظر للديمقراطية خاصة من هذا المنظور.

"بتقدير درجة ترسخ الديمقراطية، نستطيع أن نخمن مدى تصرف الدولة والتزامها بحاجات المواطنين التي يطلبونها، فبقياس مدى تقدم الديمقراطية والإطاحة بها، نخمن المدى الذي بلغه ذلك الالتزام أو تراجع عنه، وبفعلنا هذا نستبعد البدائل المهمة في نظرية الديمقراطية، فلا نسأل ما إذا كانت الدولة تعزز الرخاء لمواطنيها، أو ما إذا كانت تتصرف وفقاً لقوانينها هي، أو حتى ما إذا كان العاديون من الناس يسيطرون على أدوات السلطة السياسية (ونستطيع، في ما بعد، طبعاً أن نسأل ما إذا كانت إقامة الديمقراطية بهذا المفهوم تعزز الرخاء للشعب، وتستلزم حكم القانون، أو تعتمد على تفويض المواطنين المباشر." (تيللي، 33)

وباختصار، فإن تيللي يعتبر النظام ديمقراطياً بمقدار "ما تظهر العلاقات السياسية بين الدولة ومواطنيها أن المشاورات بينهما واسعة ومتساوية ومحمية وذات التزام متبادل، فإقامة الديمقراطية تعني الحركة التي تهدف إلى إنشاء مشاورات أكثر اتساعاً، أكثر مساواة، أكثر حماية، وأكثر التزاماً متبادلاً.

من الواضح إذن، أن الإطاحة بالديمقراطية تعني الحركة الهادفة إلى إنشاء مشاورات أضيق، وأقل مساواة، وأقل حماية، وذات مشاورات متبادلة أقل." (تيللي، 34)

وعلياً أن نتساءل الآن، إن كانت الأنظمة السياسية التي انبثقت عن الثورات الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر ديمقراطية أو أقل ديمقراطية؟ وتمنح لنا سنتين من الممارسة ما يكفي من الوقت

لتقييم تلك التجارب. هل نجحت في إقامة بؤادر نظام ديمقراطي؟ أم ما تزال تحتفظ بنفس البنية غير الديمقراطية القديمة التي كانت سبب تقويض الأنظمة السياسية الديكتاتورية وإسقاطها بثورات شعبية؟

بإمكاننا أن نلاحظ لحد الآن، أن تجربة إقامة نظام سياسي جديد تختلف من بلد لآخر، ففي مصر قفز حزب جماعة الإخوان المسلمين للحكم انطلاقاً من منصبى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب الذي يتمتع فيه بنصيب كبير، وهو ما جعل المشاورات أضيق وأقل مساواة وأقل حماية، وبالتالي غير ذات التزام متبادل.

أما في تونس، فإن الترويكا الحاكمة<sup>3</sup> أقامت نوعاً من المشاورات التي يتمتع فيها كل طرف بنوع من المساواة ومحمية بشكل جزئي ونوع من الالتزام المتبادل؛ لكن، لم تنجح في كل الوقت في ضمان هذا الحد الأدنى بين الحكومة والمواطنين.

وفي اليمن، يبقى الوضع تحت تصرف الأمم المتحدة التي يحاول مبعوثها تأمين انتقال ديمقراطي من دون نشوب نزاعات دموية، إلا أن العملية الانتقالية تصطدم بقوة بقايا النظام المنهار التي تحاول وضع حد لهذا الانتقال حفاظاً على مصالحها الخاصة المكتسبة خلال عدة عقود من حكم الديكتاتور علي عبد الله صالح.

في ليبيا، التي كانت تحت حكم فرد واحد بشكل واضح قبل الثورة، والتي لم تكن تتمتع بأية مؤسسات سياسية حديثة، يتعثر مسلسل إقامة الديمقراطية، لكنه قد يكون الأسرع بين كل التجارب الأخرى لو تم الانتباه إلى أن بعض المؤسسات السياسية غير الديمقراطية التي تعرقل انبثاق مؤسسات سياسية ديمقراطية في مصر وتونس واليمن لن تؤدي نفس الدور المعرقل في ليبيا، التي مسحت كل ماضي حكم الفرد بسرعة قياسية، ولم يتبق أمامها سوى خطوة وضع أسس نظام سياسي ديمقراطي.

أما في سوريا، فإن الثورة ما تزال مستمرة لحد الآن (أبريل 2013)، وهي ماضية في تغيير القواعد والمؤسسات السياسية والاجتماعية القديمة، وإن بكلفة مرتفعة وفي زمن أطول نسبياً مقارنة بكل الثورات الأخرى. وليس بمقدورنا أن نؤكد قدرتها على إقامة ديمقراطية بعد الإطاحة بالديكتاتورية.

## 2- الديمقراطية والنمو الاقتصادي: آثار إيجابية وتأثيرات سلبية:

لما اخترت تقديم ورقة لهذه الندوة حول "الثمار الاقتصادية للديمقراطية"، كنت أظن أن نتائج أبحاثي ستتوافق وأفكاري المسبقة، التي تؤمن بكل بساطة أن الديمقراطية ضمانة للنمو الاقتصادي، وكما أسلفت،

<sup>3</sup> - تتكون الترويكا الحاكمة في تونس من "حزب النهضة" الإسلامي بزعمارة راشد الغنوشي، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" بزعمارة المنصف المرزوقي، وحزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" الذي يرأسه مصطفى بن جعفر وهو ذو توجهات اشتراكية.

جعلت ذلك فرضية هذه الورقة البحثية. لكن، بعد تقديمي في قراءة المقالات العلمية والأوراق البحثية التي درست العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، تبين لي أن توافقا بين الرؤى واتفاقا حول النتائج النهائية بين الباحثين هو أشبه ما يكون بالمستحيل، بعد كل الأعمال البحثية والدراسات التي أنجزت لحد الآن.

وفي هذا الصدد مثلا، يرى دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون (2000)<sup>4</sup> أن الأغلبية قد يكون لها أحيانا تأثير إيجابي على الرأسمال البشري، وعلى النمو الاقتصادي من خلال تطوير التعليم العام، إلا أنه، وفي أحيان أخرى، يكون لها تأثير سلبي من خلال انتهاج سياسة إعادة التوزيع والتبذير الفاحش<sup>5</sup>.

فيما توصل باحثون آخرون إلى نتائج تصب في نفس المنحى؛ ففي الديمقراطية، يخصص السياسيون الموارد للطبقات الاجتماعية التي تجلب لهم الأصوات، وذلك من أجل الحفاظ على السلطة، بينما لا يحتاج المستبد لصوت الأغلبية كي يحافظ على السلطة، فهو يحتاج أكثر لاستمالة قوى المصالح المؤثرة (مثل الجيش ورجال الأعمال)، وما يجعل الاستبداد في خدمة التنمية الاقتصادية أو مضرا بها يتعلق بالسياسات التي تسمح بها مصالح الجماعات المؤثرة في نهاية المطاف. إلا أن المستبد ليس بمقدورهم الالتزام بعدم نهب المجتمع (أولسون، 1991)؛ فالمؤسسات الديمقراطية وحدها من تحفظ المصلحة العامة في نظام يحفظ حرية الأفراد، ويحترم اختياراتهم ومن دون مصادرة تعسفية. أما الحرية الاقتصادية، فلا يمكن أبدا ضمانها في أنظمة غير ديمقراطية؛ وهذه نتيجة توصل إليها بشكل متزامن كل من دوغلاس نورث Douglass North ومنصور أولسون Mancur Olson<sup>6</sup>.

لم تتوقف الأبحاث خلال العقود الستة الأخيرة عن ترجيح إحدى وجهات النظر، فإما أن تؤكد بشكل واضح أن الديمقراطية ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، أو أن تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الديمقراطية لا تكون دائما في صالح النمو الاقتصادي. وقد اخترنا أن نستعرض أهم الدراسات التي اهتمت بالموضوع، وأن نبسط أهم الخلاصات التي توصلنا إليها في هذا الصدد.

<sup>4</sup>- D, Acemoglu, J, Robinson. (2000): « Why Did the West Extented the Franchise ? Democracy, Inequality, and Growth in Historical Perspective. » Quarterly Journal of Economics, pp 1167-1199

<sup>5</sup>- Pettersson, Jan. (2004): Democracy, Consolidation and Growth. Department of Economics, Stockholm University. Stockholm.

<sup>6</sup>- Pettersson, Jan. (2004): *Op. cit.*

ففي دراسة حول 100 دولة في الفترة الممتدة بين 1975 و1992، لاحظ وو Wu ودافيس Davis (1999) تأثيرا للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، بينما لم يكن للحرية السياسية أي تأثير، وتوصلا إلى الخلاصة التالية: "لما يصبح البلد مزدهرا اقتصاديا، يزداد منسوب الحرية السياسية"<sup>7</sup>.

وبينت دراسات معاصرة التأثيرات غيرمباشرة للديمقراطية على التنمية الاقتصادية؛ ففي دراسة على 68 دولة خلال الفترة 1975-1990، صدرت لهما سنة 2003، لاحظ هان Haan وشتورم Sturm أن الديمقراطية تسهم في توسيع هامش الحرية الاقتصادية؛ كما أكد الباحثان في دراسة سابقة (2000) أن تحولا في الحرية الاقتصادية يسهم في النمو الاقتصادي، لكن لم يربط بين مستوى الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.<sup>8</sup>

و توصل بيتليك Pitlik وويرث Wirth (2003) لملاحظة تأثير إيجابي للديمقراطية على الحرية الاقتصادية، من خلال دراسة حول 100 دولة خلال الفترة 1970-1999. وتوصل ديتيير Dethier وآخرون (1999) إلى نفس النتائج بدراسة عينة من الدول ما بعد الشيوعية خلال الفترة 1992 و1997. وعلى نفس العينة خلال الفترة 1990-2000 توصل فيدموك Fidrmuc (2003) إلى أن الديمقراطية ذات أثر إيجابي على الإصلاح الاقتصادي، وتوصل أيضا إلى أن الإصلاح الاقتصادي يتوفر على تأثير إيجابي هائل على النمو الاقتصادي.

أما تافاريس Tavares وفازيارغ Wacziarg، فقد لاحظا أن الديمقراطية ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي عن طريق تراكم الرأسمال البشري وخفض فوارق الدخل؛ لكن من جهة أخرى، تميل لخفض النمو الاقتصادي من خلال التأثير السلبي على تراكم الرأسمال الاجتماعي ورفع نفقات الحكومة. ومن خلال دراستهما هذه، بينا أن الديمقراطية ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على العموم.

وتوصل فينغ Feng (2003) إلى أن "الديمقراطية تعزز النمو الاقتصادي عن طريق حماية حقوق الملكية الخاصة، ونشر التعليم، وتراكم الرأسمال الخاص، وخفض التفاوتات الطبقيّة وتسهيل الانتقال الديمغرافي".

إلا أن الإجماع حول التأثير الإيجابي للديمقراطية على النمو الاقتصادي، لم يتحقق في الميدان الأكاديمي. ففي دراستهما: "كيف تؤثر الديمقراطية على النمو"<sup>9</sup>، يؤكد كل من جوزيه تافاريس J, tavares ورومان

<sup>7</sup> - Pettersson, Jan. (2004): *Op. cit.*

<sup>8</sup> - Pettersson, Jan. (2004): *Op. cit.*

<sup>9</sup> - J, tavares, R, Wacziarg. (2001): « How Democracy affects Growth ». *European Economic Review*, pp 1341-1378

فازيارغ R, Wacziarg أن الديمقراطية أسهمت فعلا في تجميع وتراكم الرأسمال البشري كما أسهمت أيضا في خفض فوارق الدخل بين المواطنين، لكن دراستهما بينتا أيضا أن الديمقراطية لا تسمح بتراكم رؤوس الأموال وترفع من الإنفاق الحكومي. وبين النموذج العام (Le modèle globale) الذي وضعه انطلاقا من دراسة حول عينة من الدول خلال الفترة (1970-1989) بأن الديمقراطية ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بشكل عام.

نلاحظ من هذا العرض الموجز والمقتضب، أن الباحثين لم يتفقوا على رأي واحد، فباختلاف عينات الدراسات والمدد الزمنية التي أنجزت عليها هذه الدراسات وطبيعة الدول نفسها، بين دول متقدمة ودول سائرة في طريق النمو، تختلف النتائج كما التفسيرات؛ إلا أن أغلبهم يتفقون على أن المؤسسات الديمقراطية والحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي أكثر أهمية من العملية الديمقراطية التي تضع بين أهدافها تلبية المطالب التي تلبي في أغلب الأحيان طموحات الأفراد لكن لا تخدم من ناحية أخرى أهداف النمو الاقتصادي المتين. وفي هذا الصدد لا بد أن نعرض رؤية المختصين في دراسة المؤسسات للمسألة.

### 3- الديمقراطية والمؤسسات: معضلة الديمقراطيات الناشئة:

يظن داني رودريك (2000)، وهو أحد الباحثين المعاصرين الذي يهتم بتطور المؤسسات كما يهتم بدراسة النمو الاقتصادي، أن الديمقراطية هي أفضل وسيلة ناجعة لوضع مؤسسات متينة.<sup>10</sup> وإن تعذر علينا معرفة التأثير الحقيقي للديمقراطية على النمو الاقتصادي؛ فإنها تسهم في انبثاق مؤسسات تحمي الحريات والملكية الخاصة. يتعلق الأمر أساسا بالطبيعة الديمقراطية للمؤسسات السياسية والاقتصادية؛ إلا أن بعض الباحثين، ومنهم فيليب كييفر (2002)<sup>11</sup> مثلا، يلاحظون أن المؤسسات غير الرسمية<sup>12</sup> تؤثر سلبا على سير الديمقراطيات، وخاصة الديمقراطيات الناشئة. فقد لاحظ كييفر مثلا، أن الديمقراطيات الفتية تقع ضحية الزبونية، عوض أن تتم بلورة حلول للمشاكل السياسية وتوفير السلع العامة، يبدأ السياسيون الجدد في خدمة

<sup>10</sup>- C, Ménard. M, Shirley. (2008): *Handbook of New Institutional Economics*. Springer-Verlag, Berlin, p 628

<sup>11</sup>- Keefer, Philip. (2002): "Clientelism and Credibility". Paper Presented to the International Society for New Institutional Economics, Cambridge, MA.

<sup>12</sup>- يميز الباحثون بين مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية؛ فالمؤسسات الرسمية هي مجموع العقود والقواعد السياسية والقانونية والاقتصادية المكتوبة والتي تراقب عليها تنفيذها كالدولة مثلا أو هيئة إدارية. أما المؤسسات غير الرسمية، والتي لا تكون مكتوبة، فهي القواعد المضمرة مثل العادات والتقاليد والقواعد داخل المجتمع، بينما تعد الأولى مرئية وقابلة للتغيير بسرعة بواسطة قوانين، فإن الثانية تبقى عصية على التغيير، مما يتطلب وقتا ومجهودا أكبر.



زبنائهم (الناخبين) من أجل ضمان إعادة انتخابهم<sup>13</sup>. ويتم تعويض هذه الزبونية فيما بعد بمؤسسات جديدة، لكن خدمة الزبناء بإمكانها أن تكون مضرّة بنمو الديمقراطيات الناشئة (كبيفر، 2000).

يقوض غياب الثقة بين الأفراد والأحزاب، وغياب العقلية المدنية قواعد الديمقراطية. ويمنع انعدام الثقة المواطنين من التعاون من أجل مراقبة أعمال السياسيين والبيروقراطيين، كما يؤدي انعدام الثقة أيضا إلى خفض إرادة الحزب الذي يحكم في ترك السلطة للمعارضة خوفا من وضع قواعد جديدة تنتهك السلطة وعرقلة الإصلاح.<sup>14</sup>

تتطلب الديمقراطية وضع مؤسسات دستورية مدعمة، وهي غائبة تماما في الدول غير الديمقراطية، لكن لا تتوفر على أية طريقة لحمل هذه الدول على توفير الشروط المؤسساتية المناسبة لتطور الديمقراطية؛ لذلك يرى الباحثون أن حث الدول الفقيرة على الديمقراطية يكون أكثر نفعاً من حثها على وضع قواعد مؤسساتية أخرى كدولة القانون وحماية حقوق الملكية الخاصة.<sup>15</sup>

لكن حتى في الدول التي تتوفر على ديمقراطية تمثيلية قوية، لا يمكننا ضمان نمو اقتصادي، إذ تقف الديمقراطية كسلاح أمام الحكومات المفترسة حينما تلجأ لسياسات تضر برؤية الأغلبية للطريقة التي تحقق بها رفاهها، لكن الديمقراطيات التمثيلية بإمكانها اتباع سياسات شعبية ذات نتائج اقتصادية مدمرة من دون معارضة أحد (روزنثال<sup>16</sup>، 1998).<sup>17</sup>

تقع الديمقراطيات الناشئة ضحية الجو الاجتماعي الذي تولد فيه، فهي أولا تحاول تلبية الاحتياجات الشعبية التي لا تتوقف عن التوسع، وفي جانب آخر تحاول الأطراف الممسكة بالسلطة من الحفاظ عليها بأي ثمن، وهنا تلتقي المطالب الشعبية برغبة الأطراف الممسكة بالسلطة، ويخلق ذلك وضعية تشكل معضلة الانتقال الديمقراطي.

وهو المشهد الذي يعم الآن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي كل مكان تقريبا لجأت الحكومات الجديدة لتطبيق سياسات شعبية، تلجأ للتوظيف في القطاع الحكومي وتوسيع دائرة الدعم العمومي والتغاضي

<sup>13</sup>- C, Ménard. M, Shirley. (2008): *Op. cit.*, 628

<sup>14</sup>- C, Ménard. M, Shirley. (2008): *Op. cit.*, 628

<sup>15</sup>- C, Ménard. M, Shirley. (2008): *Op. cit.*, 628

<sup>16</sup>- Rosenthal, Jean-Laurent. 1998. "The Political Economy of Absolutism Reconsidered" in Robert H. Bates, Avner Greif, Margaret Levi, Jean-Laurent Rosenthal and Barry R. Weingast (eds.), *Analytical Narratives*. Princeton, NJ: Princeton University Press, pp. 64–108

<sup>17</sup>- C, Ménard. M, Shirley. (2008): *Op. cit.*, 628

عن وضع بنية قانونية تحمي الملكية الخاصة، وتشجع الاستثمارات الخاصة التي يجب أن تشكل المحرك الفعلي للحركة الاقتصادية.

## خاتمة:

إذا تعرضت الأطروحة التي تقول بالتأثير الإيجابي للديمقراطية على النمو الاقتصادي للنقد والمراجعة، فإن بعض الأعمال والنماذج الاقتصادية تؤكد أن الديمقراطية، إذا كانت مرفقة باستقرار سياسي تشكل بالفعل مصدرا للنمو الاقتصادي. وهذا ما أكدته دراسة رينمالي أبياسينغ Ranmali Abeyasinghe المعنونة "الديمقراطية، الاستقرار السياسي والنمو في البلدان النامية"<sup>18</sup>.

أجريت هذه الدراسة على عينة من الدول النامية، وانطلقت من ثلاث فرضيات، أولها، أن الديمقراطية والاستقرار السياسي لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية؛ وثاني فرضيات هذه الدراسة، هي أن الديمقراطية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية؛ ثم فرضية ثالثة مفادها أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي كلما كان مستوى الديمقراطية التي تتمتع به البلدان التي تشكل عينة الدراسة؛ وقد أكدت الدراسة الفرضيات الثلاثة.

كما سبق لروبرت بارو (1996) الذي يعد من أوائل من درسوا العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، أن أكد من خلال دراسته التجريبية على وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين؛ حيث يشجع ازدياد مستوى الديمقراطية النمو الاقتصادي، إذا كان مرفقا بوجود مستوى متدني من الحرية السياسية، لكنه ينخفض حين يصبح مستوى الحرية السياسية مرتفعا.

سؤال تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي يحظى بأولوية كبرى، لما يتعلق الأمر بالدول النامية، حيث تفرض المؤسسات المالية الدولية التزام هذه الدول باتباع طريق الديمقراطية السياسية، وهو السبب الذي يجعل الدول النامية نفسها تتخبط في ديمقراطية مؤسساتية، تخول لها الحصول على المساعدات الاقتصادية؛ إلا أن البلدان النامية، وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزء منها، تقوم بوضع أسس مؤسسات ديمقراطية شكلية في أغلب الأحيان، بينما تستفيد اللوبيات القريبة من السلطة من الاحتكارات والريع الذي يتحول لآلية من آليات ممارسة السلطة.

<sup>18</sup>- A, Ranmali. (2004): "Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence" (2004). *Honors Projects*. Illinois Wesleyan University. Digital Commons. Paper 17

إن الاستفادة من ثمار الديمقراطية يمر عبر وضع قواعد مؤسسات سياسية متينة، بدءا بدستور يفصل السلطات، ويمنع استفراد أقلية قليلة بالسلطة والحكم، أو أحيانا استبدال فرد واحد بالأغلبية؛ وثانيا بوضع أسس نظام برلماني يؤمن مرحلة الانتقال الديمقراطي<sup>19</sup>، ويحفظ توازنا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ونظام قضائي فعال في محاربة الفساد والنهب.

كما لا يمكن للديمقراطية أن تكون مصدرا من مصادر ضمان النمو والرخاء الاقتصادي من دون وضع مؤسسات اقتصادية تحمي حقوق الملكية الخاصة، وتضمن حق التبادل بين الأفراد والمقاولات. إن المؤسسات الحرة كما أكدت دراسات كل من دوغلاس نورث ومنصور أولسون هي وحدها الكفيلة بضمان نمو اقتصادي مستدام.

في بلدان الثورات العربية، تبقى جميع الاحتمالات واردة لحد الآن، وهي بالتالي ثورات مفتوحة عل كل الاحتمالات، بما فيها الرجوع لأنظمة شبه مستبدة، تحكم بواسطة الريع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الشعبوية القاتلة؛ لكن لو تم الرجوع لأقرب التجارب الناجحة على صعيد العالم الإسلامي، ومنها تركيا تحديدا، فبإمكانها أن نستفيد كثيرا من ربط نمو اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتطور العملية الديمقراطية في هذه البلدان.

<sup>19</sup> - بينت تجارب الانتقال الديمقراطي عبر العالم أن الدول التي اتبعت نظاما برلمانيا نجحت في تأمين الانتقال الديمقراطي، ومنها إسبانيا، بينما فشلت أغلب الدول التي اتبعت نظاما رئاسيا في تأمين الانتقال إلى الديمقراطية بعد الثورات، ومنها أغلب دول أمريكا اللاتينية. أما في إفريقيا، فإن الدول الثلاث التي تتبع نظاما برلمانيا هي التي تتمتع باقتصاديات متينة؛ يتعلق الأمر بكل من جنوب إفريقيا وبوتسوانا والسنغال.







MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com